الاستعراض الدوري الشامل
وقدرته على تعزيز حرية التعبير، والنفاذ إلى المعلومة، وسلامة الصحفيين

صحيفة وقائع بشأن التوصيات المستندة إلى الأهداف الذكية

نبذة عن صحيفة الوقائع

هذه الوثيقة جزء من مشروع مشترك بين منظمة العفو الدولية ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) لتقديم الإرشادات إلى المجتمع المدني بشأن تعزيز حرية التعبير، وسلامة الصحفيين، والنفاذ إلى المعلومة عند المشاركة في الاستعراض الدوري الشامل للأمم المتحدة. ونوصيكم أولًا بقراءة الوثيقة المرفقة بعنوان الاستعراض الدوري الشامل وقدرته على تعزيز حرية التعبير، والنفاذ إلى المعلومة وسلامة الصحفيين: مبادئ توجيهية لمنظمات المجتمع المدني إذا كنتم غير ملمين بعملية الاستعراض الدوري الشامل، أو تودون إنعاش ذاكرتكم؛ لأن ذلك سيساعدكم على فهم بعض المصطلحات والعمليات المشار إليها هنا.

وتقدّم صحيفة الوقائع هذه التي أُعدت بالتعاون مع منظمة يو بي آر إنفو مقدمةً موجزةً لمنظمات المجتمع المدني، والمجموعات المجتمعية، والنشطاء، والأشخاص المعنيين حول كيفية صياغة توصيات أكثر فائدة لتحسين مستوى حماية الحق في حرية التعبير، وسلامة الصحفيين، والنفاذ إلى المعلومة. ومن الطرق السهلة للقيام بذلك استخدام منهجية **الأهداف الذكية (SMART)** المبيّنة أدناه.

نبذة عن الاستعراض الدوري الشامل

الاستعراض الدوري الشامل هو آلية دورية هامة لدى مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة يجري فيها استعراض سجل كل دولة عضو في الأمم المتحدة على صعيد حقوق الإنسان من جانب الدول الأخرى كل خمس سنوات.[1] وخلال هذا الاستعراض تتلقى الدول توصيات من الدول الأخرى. فإما أن تؤيد الدولة المتلقية ("الدولة الخاضعة للاستعراض") هذه التوصيات أو تلاحظها. وإذا أيدت الدولة توصية قُدّمت خلال الاستعراض الدوري الشامل الخاص بها، فتلتزم بتنفيذها قبل موعد الاستعراض التالي. وتؤدي منظمات المجتمع الدولي، والمجموعات المجتمعية، والأشخاص المعنيون دورًا هامًا في عملية الاستعراض الدوري الشامل؛ لأن المعلومات التي يقدمونها من أرض الواقع تعرض وجهة نظر بديلة لتحليلات الدول. كما أنهم يستطيعون اقتراح توصيات لتحسين وضع حقوق الإنسان يمكن للدول عندئذ تقديمها أثناء الاستعراض. ولما كانت هذه التوصيات هي الأداة الرئيسية التي يمكن للاستعراض الدوري الشامل أن يساهم من خلالها في تحسين وضع حقوق الإنسان في الدولة الخاضعة للاستعراض (الدولة قيد الاستعراض)، فمن المهم أن تقدم الدول توصيات جيدة التنظيم تُحدد بوضوح الإجراءات اللازمة التي قد تؤدي إلى تحسين مستوى حماية حقوق الإنسان على أرض الواقع.

ما هي التوصيات المستندة إلى الأهداف الذكية؟

إن **الأهداف الذكية** المعروفة باختصار **سمارت (SMART)** بالإنجليزية هي اختصار لعبارة **محدد**، و**قابل للقياس**، و**ممكن التحقيق**، و**ذو صلة**، و**محدد زمنيًا**. وفي حين يعود أصل المصطلح إلى إدارة الشركات، إلا أنه أُقرّ أيضًا بكونه مقاربة مفيدة في قطاعي التنمية والسياسة العامة. ولما كانت هذه المعايير مفيدة على وجه الخصوص في تحديد الأهداف، فإن صحيفة الوقائع هذه ستُبين كيف يمكن تطبيقها على توصيات الاستعراض الدوري الشامل من أجل تعزيز وحماية سلامة الصحفيين، وحرية التعبير، والنفاذ إلى المعلومة.

توصيات الاستعراض الدوري الشامل المستندة إلى الأهداف الذكية[2]

يجب أن تسترشد كل من التوصيات بالمعايير التالي ذكرها لكي تضمنوا بأن تكون توصياتكم المتعلقة بالاستعراض الدوري الشامل دقيقة وعملية التوجُّه:

محدد: يُقصد بالبُعد المحدد أن يتناول إجراءً واضح المعالم بشأن حقّ أو انتهاك محدد. ويجب أن تجيب التوصية المحددة عن السؤال الآتي: هل الانتهاك والحل محددان بوضوح في التوصية؟

قابل للقياس: التوصية القابلة للقياس هي توصية يمكن تقييمها. وينبغي أن تجيب عن السؤال الآتي: كيف يمكنني أن أعرف إذا كانت التوصية قد نُفّذت أم لا؟ وإذا نُفّذت، فإلى أي مدى – جزئيًا أم كليًا؟ وهل حقق التنفيذ التأثير المرجو؟

1 تدوم جولة الاستعراضات 4 سنوات ونصف السنة، وهناك عادة فاصل زمني مدته ستة أشهر بين الجولات.

2 اقتُبس هذا المربع من منظمة يو بي آر إنفو، تأثير الفراشة: نشر الممارسات الجيدة لتنفيذ لاستعراض الدوري الشامل، 2016، ص8. upr-info.org/sites/default/files/documents/2016-11/upr_info_the_butterfly_effect_2016.pdf

لماذا يحتاج الاستعراض الدوري الشامل إلى توصيات مستندة إلى الأهداف الذكية؟

غالبًا ما تقدم الدول توصيات عامة إلى دولة أخرى في دورة الفريق العامل المعني بالاستعراض الدوري الشامل. فإذا كانت التوصيات بالغة العمومية، فمن الصعب غالبًا تحديد إجراء بنّاء لتنفيذها وبذلك يُقوَّض مغزى التوصية. لذا فقد تتراجع قدرة الآلية على تحسين وضع حقوق الإنسان على الأرض إذا لم توضع بعض عناصر منهجية الأهداف الذكية في الحسبان أثناء صياغة التوصيات.

لذلك من المستحسن للغاية أن تكون الدول التي تقدم التوصية دقيقة قدر المستطاع في طلباتها لتحظى توصياتها بأفضل فرصة حتى تُحدث أثرًا ملموسًا. وقد أُقر بهذه الحاجة منذ الجولة الثانية للاستعراض الدوري الشامل عندما تعهدت مجموعات الدول في دورات مختلفة لمجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة بتقديم توصيات أكثر دقة.[3] كما أن المفوضية السامية لحقوق الإنسان تشجع الدول على تقديم توصيات تستند إلى منهجية الأهداف الذكية. وقد يكون استخدام مقاربة الأهداف الذكية أداة مفيدة لابتكار توصيات أكثر فعالية؛ لأن التوصيات الناتجة ستكون على الأرجح واضحة وتقلل من الارتباك، علاوة على أنها تزيد من فرصة التنفيذ.

ممكن التحقيق: إن قدرة الدولة على التقيد بالتوصية هي التي تحدد الجانب الممكن التحقيق. ويجب تعريف هذا الحد بوسائل مادية فقط، وليس بالإرادة السياسية؛ فالتوصية الممكنة التحقيق يجب أن تجيب عن السؤال الآتي: هل التوصية أمر تستطيع الدولة المعنية أن تحقّقه واقعيًا ضمن مهلة السنوات الخمس المقبلة، بالنظر إلى القيود المتعلقة بالميزانية والموارد البشرية.

ذو صلة: يشير هذا الهدف إلى الصلة بين التوصية والوضع الراهن في البلاد. ويشير أيضًا إلى الصلة بين التوصية وتحسين وضع حقوق الإنسان على الأرض. وينبغي للتوصية ذات الصلة أن تجيب عن السؤال الآتي: هل تقدم التوصية حلًا لباعث قلق حقوقي هام في الدولة المعنية؟ وهل هي أمر تود الجهات الفاعلة وأصحاب الحقوق المحليون أن يوضع موضع التنفيذ؟

محدد زمنيًا: تتعلق عبارة محدد زمنيًا بإطار زمني يتوقع تنفيذ التوصية خلاله. ومن المفهوم أن جميع التوصيات يجب أن تُنفَّذ بحلول الاستعراض التالي، لكن يمكن اقتراح مواعيد نهائية أقصر. هل يمكن تحديد تاريخ واضح يتعين بحلوله اتخاذ إجراء مقترح؟

3 مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة، الدورة الثانية والعشرون، البيان المشترك للمملكة المتحدة والمغرب والبرازيل بشأن الاستعراض الدوري الشامل، البند 6 النقاش العام، 15 مارس/آذار 2013، hrcmeetings.ohchr.org/HRCSessions/RegularSessions/22ndSession/OralStatements/uk%20morocco%20brazil%20new.pdf. مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة، الدورة الرابعة والثلاثون، البند 6 النقاش العام، بيان مشترك صادر عن 63 دولة، gov.uk/government/news/human-rights-council-34-joint-statement-under-item-6-universal-periodic-review.

لماذا تتسم التوصيات المستندة إلى الأهداف الذكية بالأهمية للمجتمع المدني؟

يمكن أن يوفّر الاستعراض الدوري الشامل فرصة قيّمة للحكومات والمجتمع المدني للانخراط في حوار بنّاء عن كيفية تحسين وضع حقوق الإنسان. وتستطيع منظمات المجتمع المدني، والمجموعات المجتمعية، والأشخاص المعنيون الذين يعتزمون المشاركة في الدعوة قبل بدء الاستعراض أن يقترحوا توصيات للاستعراض الدوري الشامل في مذكرات المعلومات التي يقدمونها في إطار الاستعراض، ويمكن استخدامها للدعوة لدى الدول المُقدِّمة للتوصيات.

إن اقتراح توصيات تستند إلى منهجية الأهداف الذكية مهم للمجتمع المدني لسببين رئيسيين: (1) من الأسهل مراقبة التوصيات المستندة إلى منهجية الأهداف الذكية، وهذا سيساعدكم أنتم والعناصر الفاعلة في المجتمع المدني على أداء دوركم في مساءلة الدولة التي تعملون بشأنها على التزاماتها تجاه حقوق الإنسان، (2) يمكن للتوصيات المستندة إلى منهجية الأهداف الذكية التي تحدد إجراءات واضحة أن تساعد على تأطير إسهام منظمات المجتمع المدني إذا كانت تتصرف كشركاء في التنفيذ.

كيف يرتبط هذا الأمر بحرية التعبير؟

الحق في حرية التعبير حق هام يؤدي دورًا تمكينيًا لحقوق الإنسان الأخرى. ويرتبط ارتباطًا وثيقًا بالحقوق المدنية والسياسية، فضلًا عن الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. وتشكل حرية التعبير والحقان المرتبطان بها وهما حرية تكوين الجمعيات والانضمام إليها، والتجمع السلمي الأركان الأساسية للحيز المدني ما يتيح إشراك المجتمع المدني. وبسبب أهمية حرية التعبير غالبًا ما تواجه قيودًا في أنحاء عديدة من العالم. ولذلك تضطلع التوصيات المستندة إلى منهجية الأهداف الذكية بشأن حرية التعبير في الاستعراض الدوري الشامل وغيره من المحافل بالأهمية من أجل حماية هذا الحق وتعزيزه.

ووفقًا لمشروع البحوث لعام 2021 الذي تولته سينسيزبو بإشراف اليونسكو، فإنه من أصل 79,387 توصية للاستعراض الدوري الشامل قُدمت حتى ذلك الحين[4] كانت نسبة 4% (3,205) تتعلق بحرية التعبير عمومًا. وشكلت التوصيات المتعلقة بسلامة الصحفيين قرابة 23% من التوصيات المرتبطة بحرية التعبير، ما يسلّط الضوء على القضية في الأجندة الدولية لحقوق الإنسان، والإرادة السياسية الدولية لحماية الصحفيين. ويتضح من ذلك أن حرية التعبير تظل قضية خلافية بالنسبة إلى العديد من الدول وأنها تحتاج إلى دعوة وحملات متواصلة، وذلك يشمل تقديم الدول في الاستعراض الدوري الشامل توصيات مفيدة ومستندة إلى منهجية الأهداف الذكية لتعزيز حمايتها.

4 أجري هذا البحث من أجل الاستخدام والتحليل الداخليين في اليونسكو. وفي وقت إجراء هذا البحث كانت الجولة الثالثة لا تزال مستمرة حيث استعرض مجلس حقوق الإنسان سجل 126 دولة من أصل 193.

ما هي الاعتبارات الواجب مراعاتها عند استخدام تقنية الأهداف الذكية؟

قد تكون بواعث القلق المتعلقة بحقوق الإنسان متنوعة جدًا، ويُستبعَد أن تعالج توصية عامة واحدة كافة التعقيدات التي تطرحها هذه البواعث. ومن المفيد أن نضع هذا نصب أعيننا عند محاولة تطبيق أسلوب الأهداف الذكية؛ لأنه يُسهّل مزيدًا من التفكير في تنظيم التوصيات تنظيمًا عمليًا ومؤثرًا. بيد أنه من المهم استخدامه استخدامًا استراتيجيًا؛ لأن بعض السياقات قد تطرح تعقيدات تحتاج إلى مرونة وبراعة تتجاوزان نطاق أسلوب الأهداف الذكية.

الرسم 1: أجزاء توصية تستند إلى الأهداف الذكية

تطبيق تقنية الأهداف الذكية على توصيات الاستعراض الدوري الشامل[5]

1. محددة

ستكون التوصيات أكثر فعالية إذا أشارت إلى مشكلة محددة أو باعث قلق محدد واقترحت حلًا أو علاجًا واضحًا. ويمكن أن يتضمن ذلك تسمية القضايا، والحقوق، والانتهاكات، والتشريعات، والسياسات، والخطوات المحددة الواجب اتخاذها. وكممارسة جيدة تُستهل التوصيات بفعل إجرائي ذي صلة من شأنه أن يساعد على تحقيق الحل المقترح. ويمكنكم الاطلاع على أمثلة على ذلك أدناه.

أمثلة على التوصيات:

☑	**الجولة الثالثة:** "تعزيز حرية التعبير بتعديل قانون العقوبات لعام 2018 لإلغاء جرم نشر معلومات كاذبة أو دعاية مؤذية بقصد التسبب بظهور رأي عام دولي معادٍ للحكومة أو بإهانة الرئيس أو التشهير به".	**الجولة الثالثة:** "نزع صفة الجرمية عن التشهير ومعالجته بجزاءات مدنية متناسبة تمامًا وإدخال عقوبة أكثر توازنًا على الكشف عن المعلومات السابقة للمحاكمة".
☒	**الجولة الثالثة:** "ضمان حرية التجمع، وتكوين الجمعيات والانضمام إليها، وحرية التعبير بالقيام من جملة أمور بزيادة الحيز للاعتراض والنقاش وضمان بيئة آمنة وتمكينية للجميع لممارسة هذه الحقوق".	**الجولة الثالثة:** "ضمان حرية التعبير بكافة أشكالها واتخاذ خطوات ملموسة لضمان استقلال وسائل الإعلام، ومنع الرقابة، وتعزيز الشفافية في الشؤون العامة".

2. قابلة للقياس

يمكن أن تصبح التوصية فعّالة عندما تُجعل قابلة للقياس. ويمكن تحقيق ذلك بتوضيح الخطوات الواجب اتخاذها. إن مجرد ذكر هدف يراد تحقيقه من دون تحديد الخطوات المحدِدة المؤدية إليه يمكن أن يجعل تنفيذ التوصيات أقل قابلية للقياس. ويمكن كذلك جعل التوصية أكثر قابلية للقياس إذا أضفتم إشارة إلى معيار مرجعي يتم على أساسه تقييم التقدم المحقق. فعلى سبيل المثال يمكن لذلك أن يكون معيارًا دوليًا ذا صلة، أو مؤشرًا لأحد أهداف التنمية المستدامة لدى الأمم المتحدة، أو هدفًا رقميًا يراد تحقيقه.

أمثلة على التوصيات:

☑	**الجولة الثالثة:** "إطلاق سراح جميع الأشخاص المحتجزين بسبب ممارستهم السلمية لحقوقهم في حرية التعبير على الإنترنت وخارجها، وتكوين الجمعيات والانضمام إليها، والتجمع. وإغلاق القضية 173/2011 ضد المنظمات غير الحكومية والمدافعين عن حقوق الإنسان بما يتماشى مع الواجبات الدولية تجاه حقوق الإنسان".	

5 قُدمت التوصية التالية في خلال الجولات الثلاث الأولى للاستعراض الدوري الشامل. وقد أُغفلت أسماء الدول الأعضاء من أجل المساعدة على توضيح كيف يمكن تطبيق منهجية الأهداف الذكية على حرية التعبير عمومًا، وليس النظر في أوضاع قطرية محددة.

☑ **الجولة الثالثة:** "ضمان حرية التعبير وحرية التجمع السلمي وبيئة مؤاتية للصحافة، ولا سيما بنزع صفة الجرمية عن التشهير وتعديل قانون الإعلام والقانون المتعلق بمناهضة التطرف حتى لا يحدان من حرية التعبير على نحو غير متناسب".
☒ **الجولة الثالثة:** "ضمان حرية التعبير، وتكوين الجمعيات والانضمام إليها، وحرية التجمع السلمي، وحماية الأشخاص الذين يمارسون هذه الحقوق". **الجولة الثالثة:** "الضمان الكامل لحرية التعبير وحرية التجمع وحماية الصحفيين والمدافعين عن حقوق الإنسان من التهديدات والاعتداء".

3. ممكنة التحقيق

هذا عنصر يصعب أخذه في عين الاعتبار؛ لأن التصوّرات بشأن إمكانية التحقيق وتوفر الموارد الاقتصادية والسياسية تتفاوت كلها، وقد تتباين وجهات النظر بشأن هذه المواضيع. ولهذا السبب يختار بعض الناس الإشارة إلى هذا العنصر من الإطار بوصفه "قابلًا للتنفيذ". ومع وضع ذلك في الاعتبار، قد يكون من المفيد التفكير في مدى إمكانية تحقيق توصية ما مقدمَّة للدولة المتلقية. وينبغي الحرص على النظر في إمكانية التحقيق العملية وليس في الأسئلة المتعلقة بالإرادة السياسية. ويمكن لتحديد سلسلة من الخطوات الصغيرة المؤدية إلى تغيير أكبر أن تشكل طريقةً لمواجهة التراجع على صعيد إمكانية التحقيق. ويُعدّ جعل الهياكل القانونية الوطنية متماشية مع المعايير الدولية لحقوق الإنسان واجبًا على الدول، وغالبًا ما يمكن تحقيقه ضمن أطر زمنية قصيرة إلى حد معقول. وبالنظر إلى التحديات في تحديد العناصر اللازمة لهذه الفئة، لم نقدّم أي أمثلة على التوصيات التي يجب تجنبها.

أمثلة على التوصيات:

☑ **الجولة الثالثة:** "اتخاذ خطوات لضمان توفير ظروف من أجل الممارسة الكاملة لحرية التعبير، بما في ذلك عبر (1) ضمان إجراء تحقيق ومقاضاة فعالين للتهديدات والهجمات المزعومة ضد الصحفيين، و(2) ضمان إتاحة فرصة متساوية لجميع وسائل الإعلام للحصول على التمويل المتوفر من مصادر حكومية".	**الجولة الثانية:** "الكف عن الترهيب والمضايقة والاعتقال التعسفي للمدافعين عن حقوق الإنسان ومجموعات المنظمات غير الحكومية والصحفيين، وتقديم ضمانات لممارسة الحقين في حرية التعبير والتجمع السلمي، علاوة على وضع حد للقيود والمراقبة التي تفرضها على الإنترنت، وتحديدًا بتعديل تشريعاتها من أجل إزالة الإجراءات التي تُتخذ خارج نطاق القضاء لحجب المواقع الإلكترونية. ويتماشى ذلك مع التوصيات التي قدمها ممثل منظمة الأمن والتعاون في أوروبا حول حرية الإعلام والذي شكّلت الزيارة التي قام بها بموجب تصريح من السلطات عام 2013 خطوة في الاتجاه الصحيح".

4. ذات صلة

قد يصعب وضع هذا العنصر في الحسبان بسبب إمكانية وجود آراء متعددة وخلافية بشأن ما هو ذي صلة وما هو ليس ذا صلة. وعمومًا من المفيد التيقن من وجود صلات واضحة بين ما يُقترح وبين سياق حقوق الإنسان في البلد، فضلًا عن التقدم المحرز في وضع حقوق الإنسان في البلد. فمثلًا بالنسبة إلى بلدٍ تُعدّ فيه سلامة الصحفيين باعث قلق حقوقيًا ملحًا، فإن التوصية بتعزيز آلية حماية الصحفيين والمدافعين عن حقوق الإنسان لن تكون ذات صلة إذا لم تتوفر الآلية بعد. بيد أن التوصية باستحداث هذه الآلية ستكون ذات صلة. وثمة جانب آخر يتعين النظر وهو إذا ما كانت التوصية تعالج قضية هامة للجهات الفاعلة في المجتمع المدني المحلي وأصحاب الحقوق.

أمثلة على التوصيات:

☑

الجولة الثالثة: "حماية حرية التعبير للأشخاص الذين يجهرون بمعارضتهم لسياسات الحكومة، بما في ذلك بتعديل قوانين الأمن الوطني التي تُحظر كلام الصحفيين والمبلّغين والمحامين".

الجولة الثالثة: "تخفيف الأحكام الصادرة على النزلاء المحكومين حاليًا بالإعدام، وبناءً على الانضمام فعليًا إلى البروتوكول الاختياري الثاني الملحق بالعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، الإسراع باعتماد القانون الجنائي الجديد لإلغاء عقوبة الإعدام".

الجولة الثالثة: "تعزيز حرية التعبير والخصوصية على الإنترنت وخارجها، ومن ضمن ذلك بالامتناع عن حجب المحتوى على الإنترنت من دون إشراف قضائي وعن اللجوء إلى عمليات إغلاق الإنترنت والهواتف الخليوية".

☒

الجولة الثالثة: "اتخاذ تدابير محددة وإضافية تهدف إلى تقوية وحدتها الوطنية وأمنها المحلي الداخلي وتعزيز التعاون من أجل نشر ثقافة التلاحم السلمي الاجتماعي وضمان حرية التعبير التي تكفل العدالة الاجتماعية بين جميع مكونات المجتمع".

الجولة الثالثة: "التصديق على البروتوكول الاختياري الثاني الملحق بالعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية".

ملاحظة: لقد سبق أن صادق البلد المعني على البروتوكول الاختياري الثاني الملحق بالعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية قبل إجراء الاستعراض، لذا لم تكن هذه التوصية ذات صلة.

5. محددة زمنيًا

من المفيد إدراج اللغة التي تشير إلى إطار زمني لتنفيذ التوصية. وفي حين يُنتظر تنفيذ التوصيات في الفترة التي تسبق الاستعراض التالي، فإن من شأن وضع إطار زمني تدريجي لمختلف الخطوات تعزيز التوصية.

أمثلة على التوصيات:

☑ **الجولة الثالثة:** "في غضون سنة واحدة تعديل قانون العقوبات لعام 2015، والمرسوم 174/2013، والمرسوم 72/2013، والمرسوم 27/2018، وقانون 2018 المتعلق بالأمن السيبراني، والمواد 4 و9 و14 و15 من قانون الصحافة لعام 2016 لضمان حرية الصحافة والتعبير على الإنترنت وخارجها، والحق في الخصوصية، بما يتماشى مع المادتين 17 و19 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية".	**الجولة الثانية:** "توجيه دعوة دائمة قبل نهاية عام 2016 إلى المقرر الخاص المعني بتعزيز وحماية الحق في حرية الرأي والتعبير، علاوة على الفريق العامل المعني بحالات الاختفاء القسري أو غير الطوعي".
☒ **الجولة الثالثة:** "اعتماد إجراءات جديدة لضمان حرية التعبير على الإنترنت".	**الجولة الثالثة:** "ضمان تمكُّن جميع الصحفيين من نقل أخبار الأنشطة الحكومية بحرية وبدون تهديد أو مضايقة".

المصادر

لمزيد من المعلومات انظر دليل للدول الموصية في الاستعراض الدوري الشامل الذي شكّل المصدر الرئيسي لصحيفة الوقائع هذه التي أُعدت بالتشاور مع منظمة يو بي آر إنفو.

© Attila Husejnow/SOPA Images/LightRocket via Getty Images

منظمة العفو الدولية

UPR INFO

unesco

منظمة العفو الدولية حركة عالمية تضم ما يزيد على 10 ملايين شخص يناضلون من أجل عالم يتمتع فيه الجميع بحقوق الإنسان. ونحلم بعالم يتمتع فيه كل شخص بكافة الحقوق المكرسة في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان وغيره من المعايير الدولية لحقوق الإنسان. ونحن مستقلون عن أي حكومة، أو عقيدة سياسية، أو مصلحة اقتصادية أو دين، ويقتصر تمويلنا على أعضائنا والتبرعات العامة.

حظيت اليونسكو منذ تأسيسها بدعم كبير من المنظمات غير الحكومية ما أتاح لها تعزيز مُثلها وتنفيذ التفويض المعطى لها وبرنامجها. ومنظمة العفو الدولية شريك مهم لليونسكو في مضمار حماية حقوق الإنسان وتعزيزها، ولديها صفة مشارك فيها منذ عام 2012.

يو بي آر إنفو هي منظمة غير حكومية وغير ربحية مقرها في جنيف بسويسرا. وتهدف إلى تعزيز حقوق الإنسان من خلال الاستعراض الدوري الشامل. وتنشر الوعي وتقدم أدوات بناء القدرة لجميع أصحاب المصلحة في الاستعراض الدوري الشامل، بمن فيهم الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، ومنظمات المجتمع المدني، والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان. ومنظمة يو بي آر إنفو هي المنظمة غير الحكومية الأولى والوحيدة المكرسة كليًا للاستعراض الدوري الشامل.

© اليونسكو ومنظمة العفو الدولية 2022

رقم الوثيقة لدى منظمة العفو الدولية: IOR 40/5741/2022

صدرت عام 2022 عن منظمة العفو الدولية ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، 7 بلاس دو فونتنوي، 75352 باريس 07 إس بي، فرنسا. وتتوفر هذه الوثيقة للعموم بموجب ترخيص الإسناد شيرألايك 3.0 آي جي أو (سي سي – بي واي – إس إيه 3.0 آي جي أو). وباستخدام محتوى هذا الإصدار يقبل المستخدمون الالتزام بشروط استخدام مركز تخزين البيانات المتاح للعموم لدى اليونسكو. ولا تستتبع التسميات المستخدمة وتقديم المادة في كافة أجزاء هذا الإصدار التعبير عن أي رأي مهما كان من جانب اليونسكو فيما يتعلق بالوضع القانوني لأي دولة، أو إقليم، أو مدينة، أو منطقة، أو لسلطاتها، أو بترسيم تخومها أو حدودها. والأفكار والآراء المعبّر عنها في هذا الإصدار تخص المؤلفين، ولا تُعبّر بالضرورة عن أفكار وآراء اليونسكو ولا تُلزم المنظمة.